مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٩٢٩٣

الخميس، ٢٣ آذار/مارس ٢٠٢٣، الساعة ١٥/٢٠

نيويورك

الرئيسة	السيد فرناندیز	(موزامبيق)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيد بيريس لوس
	ألبانيا	السيد ستاستولي
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	سويسرا	السيد هوري
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيد نانغا
	غانا	السيدة كيسي أنتوي
	فرنسا	السيد أولميدو
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة جاكوبس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, , AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، يستمع المجلس إلى إحاطة يقدمها السفير هرنان بيريس لوس، الممثل الدائم لإكوادور، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

أعطي الكلمة الآن للسفير بيريس لوس.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): بصفتي رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن بشأن أعمال اللجنة منذ الإحاطة السابقة، في ١٤ آذار/مارس ٢٠٢٢ (انظر S/PV.8993).

لا يزال القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) عنصرا حيويا في الهيكل العالمي لعدم الانتشار الذي يهدف إلى منع الجهات الفاعلة من غير الدول من الحصول على أسلحة الدمار الشامل، خاصة إذا كان ذلك لأغراض إرهابية. وبينما سجل تقدم مطرد في تنفيذه، واعترافا بتعقيدات تنفيذه عبر الالتزامات وفئات الأسلحة والمناطق، يظل التنفيذ الكامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) مهمة طويلة الأجل.

ويسرني أن أبلغكم أنه في عام ٢٠٢٢، مع تخفيف القيود الناشئة عن جائحة مرض فيروس كورونا، تمكنت اللجنة من إجراء معظم أعمالها في اجتماعات حضورية، تكملها اجتماعات افتراضية عرضية. وفي عام ٢٠٢٢، عقدت اللجنة اجتماعين رسميين وخمسة اجتماعات غير رسمية. وشاركت اللجنة في ١٥ حدثا حضوريا و ١٤ حدثا افتراضيا للتوعية في عام ٢٠٢٢، مقارنة بحدث حضوري واحد و ٢٣ حدثا افتراضيا. وعلى وجه الخصوص، في الفترة المشمولة بالتقرير التي أعقبت اتخاذ القرار ٢٦٢٢ (٢٠٢٢) في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٢٢ وتمديد ولاية اللجنة حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، أكملت اللجنة بنجاح الاستعراض الشامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وفقا لأحكام القرار ١٩٧٧ (٢٠١١).

وركز الاستعراض الشامل على حالة تنفيذ الدول الأعضاء للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وتناولت اللجنة أيضا دورها في تيسير ربط مقدمي المساعدة بطالبيها؛ والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة؛ وأنشطتها في مجال التوعية. وكان الاستعراض عملية شاملة، وأجرت اللجنة مشاورات مفتوحة مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. كما شاركت منظمات المجتمع المدني ذات الصلة بصورة غير رسمية. وبموجب القرار ٢٦٦٣ (٢٠٢٢)، المتخذ بالإجماع في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢ (انظر S/PV.9205)، مددت ولاية اللجنة لمدة ١٠ سنوات، حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٣٢.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تقدم أي دولة تقارير وطنية أولى تتضمن معلومات عن التدابير المتخذة للامتثال للالتزامات بموجب القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ولا يزال عدد الدول الأعضاء التي قدمت تقاريرها الأولى ١٨٥ دولة، وما زالت هناك ثماني دول لم تقدم تقاريرها الأولى بعد.

وأحد الأنشطة المفيدة في تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ضمن أنشطة أخرى، يتمثل في قيام الدول بوضع خطط عمل وطنية طوعية للتنفيذ، على نحو ما تشجعه الفقرة ٨ من القرار ٢٦٦٣ (٢٠٢٢). ويبلغ عدد الدول التي قدمت هذه الخطط إلى اللجنة منذ عام ٢٠٠٧ حتى الآن ٣٨ دولة، أي بزيادة قدرها ثلاث دول منذ الإحاطة الأخيرة المقدمة إلى مجلس الأمن.

واعترافا بأن الدول الأعضاء هي الأقدر على تحديد الممارسات الوطنية الفعالة، تسلم اللجنة بالحاجة إلى تعزيز تبادل الخبرات، بما في ذلك من خلال استعراضات الأقران وغيرها من الوسائل لتقييم الممارسات الفعالة وتعزيزها. وقد أجريت استعراضات الأقران في

جميع أنحاء العالم. ولم يتغير عدد هذه الاستعراضات منذ إحاطتي الأخيرة للمجلس. وتتطلع اللجنة إلى الاستماع إلى نتائج المزيد من استعراضات النظراء وستواصل دعم الدول التي ترغب في إجرائها، حسب الاقتضاء.

وقد أبلغت، حتى الآن، ما مجموعه ١٤٢ دولة عضوا اللجنة بجهات الاتصال الوطنية التابعة لها فيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وذلك مقابل ١٣٦ دولة خلال عام ٢٠٢١. ولم تعقد أي دورات تدريبية لجهات الاتصال الإقليمية منذ عام ٢٠٢٠، بسبب القيود المتعلقة بالجائحة. بيد أن اللجنة تأمل في استئناف هذه الدورات التدريبية قريبا، حسبما تسمح به الظروف.

وتؤدي اللجنة دورا هاما في تيسير تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء للوفاء بالتزاماتها بموجب القرار ١٥٤٠، وذلك بمضاهاة طلبات المساعدة المقدمة من الدول بعروض المساعدة المقدمة من الدول الأخرى أو من المنظمات الدولية أو الإقليمية أو دون الإقليمية. وفي عام ٢٠٢٢، لم تقدم أي دولة طلبات جديدة للمساعدة، مقارنة بأربعة طلبات في عام ٢٠٢١. وتلقت اللجنة طلبات للحصول على دعم تقني ومالي للمناسبات الوطنية في مدغشقر وسيراليون.

وترد في الصفحة الشبكية للجنة قائمة بالدول والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية التي تقدم المساعدة المتصلة بالقرار ١٥٤٠. واللجنة على استعداد لإدراج برامج جديدة أو معلومات مستكملة بشأن المساعدة المتاحة في موقعها على شبكة الإنترنت. وبالإضافة إلى المساعدة التي تقدمها الدول والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، ستواصل اللجنة وفريق خبرائها القيام بزيارات إلى الدول، بناء على دعوتها، لمناقشة التقارير الوطنية وخطط العمل الوطنية ومصفوفات اللجنة ولتقديم المساعدة في تدابير التنفيذ. وستواصل اللجنة استخدام موقعها على شبكة الإنترنت والرسالة الفصلية لرئيسها لأغراض التوعية ولتعزيز شفافية أنشطتها. ويجري بانتظام تحميل المعلومات المتعلقة بالمشاركة في مناسبات التوعية، فضلا عن البيانات، بما في ذلك رسائل الفيديو التي يدلي بها الرئيس أو من ينوب عنه، على موقع اللجنة على شبكة الإنترنت.

أما بالنسبة للمستقبل، فقد أحلت في المرفق الأول لرسالتي المؤرخة ١٦ شباط/فبراير ٢٠٢٣ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2023/117) برنامج عمل اللجنة العشرين الذي يغطي الفترة من ١ شباط/فبراير ٢٠٢٣ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤. ويتضمن البرنامج قائمة شاملة بالأنشطة التي تعتزم اللجنة الاضطلاع بها لتعزيز التنفيذ الكامل لمتطلبات القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) من جانب جميع الدول الأعضاء، والتي تغطي مجالات مثل التوعية التي تقوم بها اللجنة، وآلية المساعدة التي تقدمها اللجنة، والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، والشفافية.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لزملائي أعضاء اللجنة على جهودهم في دعم عملها، ولفريق الخبراء، ولمسؤولي مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، ولموظفي مكتبي على دعمهم القيم للجنة.

سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

تؤكد إكوادور من جديد الأولوية التي توليها لإجراءات مجلس الأمن بشأن المسائل المتعلقة بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وكان اتخاذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بالإجماع تدبيرا هاما وحسن التوقيت كجزء من الجهود الدولية الرامية إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها إلى الجهات الفاعلة من غير الدول. ويغطي برنامج العمل المقترح لهذا العام التحديات والأهداف المشتركة التي ستمكننا من مواصلة الإسهام في دعم وتعزيز الهيكل العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار. ولذلك، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة المشاركة بنشاط وشفافية في عمل لجنة القرار ١٥٤٠ والرئاسة الإكوادورية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السفير بيريس لوس على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد ستاستولي (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئ وأشكر السفير بيريس لوس، ممثل إكوادور، على قيادته في النهوض بعمل

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وعلى إحاطته اليوم.

لقد كان عام ٢٠٢٢ عاما ديناميكيا للجنة. لقد أجرينا استعراضا كاملا للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وقدمنا تقريرا بشأنه (انظر S/2022/899)، ونجحنا أيضا في اتخاذ القرار ٢٦٦٣ (٢٠٢٢) بالإجماع بشأن تمديد ولاية اللجنة حتى عام ٢٠٣٢. والاستعراض الشامل، الذي ركز على حالة تنفيذ الدول الأعضاء للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، خلص بوضوح إلى إحراز تقدم حقيقي. ومن المشجع جدا أن التنفيذ العام للقرار قد زاد بنحو ٦ في المائة منذ عام ٢٠١٦. وكما سمعنا من الرئيس اليوم، قدمت ١٨٥ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها ١٩٣ دولة تقارير وطنية عن تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وتشجع ألبانيا الدول التي لم تقدم تقاريرها على تقديم تقاريرها الأولى، وفي ذلك الصدد، ندعو أيضا إلى اضطلاع اللجنة بدور أقوى في دعم الدول في الوفاء بالتزاماتها. ويمكن للجنة أن تؤدي دورا أساسيا في تيسير طلبات المساعدة المقدمة من الدول الأعضاء للوفاء بالتزاماتها بموجب القرار. وسيكون إنشاء عملية فعالة تستعرض الطلبات وتطابقها مع عروض المساعدة خطوة جديرة بالترحيب.

ولم يتضاءل خطر حيازة الجهات الفاعلة من غير الدول، بما في ذلك الإرهابيون، لأسلحة الدمار الشامل. بل على العكس من ذلك، فقد أصبح الأمر أكثر تعقيدا بسبب التطور السريع للعلم والتكنولوجيا، الذي يشكل تحديا جديدا لعدم الانتشار. ومن واجبنا جميعا أن يجري تقييم وتعزيز تطبيق القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وتصميمنا على الامتثال للقرار سيساعد بالتأكيد على الحد من خطر أسلحة الدمار الشامل، بينما سيؤدي بنا التقاعس عن العمل إلى حالة من عدم اليقين.

وفيما يتعلق بالشفافية والوعي العام بدور القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والالتزامات الواردة فيه، نعتقد أنه من شأن زيادة التعاون وتحسين الوعي بين الدول الأعضاء، بمشاركة الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والدوائر الصناعية، تعزيز تنفيذ القرار وفعاليته. وعلى وجه الخصوص، نؤكد دعمنا لتعزيز المشاركة المجدية للمرأة في عمليات صنع القرار بشأن تنفيذ ذلك القرار. وتحقيقا لتلك الغاية، نرحب ببرنامج عمل لجنة القرار ١٥٤٠ لعام ٢٠٢٣. فالبرنامج واقعي وقابل للتحقيق، ونشكر إكوادور على إعداده. ويمكن للجنة أن تعول على دعمنا الكامل.

السيد أولميدو (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الممثل الدائم لإكوادور على إحاطته عن عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وأتمنى له ولفريقه فترة عمل ممتازة على رأس لجنة القرار ١٥٤٠.

في العام القادم سنحتفل بالذكرى السنوية العشرين للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي لا يزال ركيزة للإطار الدولي لعدم الانتشار. والحقيقة هي أن خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل لا يستمر فحسب، بل إنه يتطور. إننا نشهد تطورات علمية وتكنولوجية في المجالات البيولوجية والكيميائية والنووية. وفي الوقت نفسه، أصبحت قنوات الانتشار أكثر تعقيدا، ومن ثم فإن خطر وقوع المواد البيولوجية والكيميائية والنووية في أيدي جهات فاعلة من غير الدول لا يزال قائما. ولذلك، يجب أن نكفل احتفاظ لجنة القرار ١٥٤٠ بقدرتها على الاستجابة لتلك التطورات حتى تظل الأطر التنظيمية للدول ملائمة للمخاطر.

ورحبنا باتخاذ القرار ٢٦٦٣ (٢٠٢٢) في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، الذي جدد ولاية اللجنة لمدة ١٠ سنوات، وكذلك باعتماد تقرير الاستعراض الشامل الذي أجري على مدى عامين (انظر S/2022/899). ونشكر المكسيك على الدور الذي اضطلعت به في تلك المفاوضات الصعبة. ومن المؤسف بشكل خاص أننا لم نتمكن من الاتفاق على مبادئ توجيهية لفريق الخبراء.

ويجري إحراز تقدم في تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وقد اعتمدت أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء تدابير لإدماج أحكام القرار في تشريعاتها الوطنية، ولكن لا تزال هناك حاجة إلى إحراز مزيد من التقدم. وقد تحتاج بعض الدول إلى المساعدة في تنفيذ القرار، ولهذا السبب تولي فرنسا أهمية خاصة لمسألة المساعدة. ويمكن عمل المزيد لتحسين مطابقة عروض المساعدة، التي ليس من السهل دائما تحديدها، مع الاحتياجات المحددة التي تعرب عنها بعض الدول.

وينبغي أيضا تكليف فريق الخبراء بتقديم المساعدة على أساس طوعي عند الضرورة.

وبالتوازي مع ذلك، اعتمد عدد متزايد من المنظمات الدولية والإقليمية استراتيجيات لتنفيذ أحكام القرار وتعزيزها. ونحتاج أيضا إلى تعميق التعاون مع المحافل ذات الصلة، مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، ونظم الرقابة على الصادرات، ولجان الأمم المتحدة الأخرى، كتلك التي تتعامل مع الإرهاب.

وأخيرا، من المهم زيادة الوعي بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بغية تيسير تنفيذه. ويظل العمل مع منظمات المجتمع المدني حيويا في هذا الصدد.

وأود أن أختتم بياني بالإشادة الصادقة بفريق الخبراء، الذي لا يزال عمله التحليلي والدعوي أمرا لا غنى عنه.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السفير بيريس لوس على إحاطته المفصلة عن أنشطة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) خلال عام نشط جدا.

لقد رحبت البرازيل بتجديد ولاية اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ وفريق خبرائها من خلال اعتماد القرار ٢٢٦٣ (٢٠٢٢) في تشرين الثاني/نوفمبر. وعلى الرغم من التحديات والانقسامات، تمكنا جميعا من التكاتف والتسليم بأن لجنة القرار ١٥٤٠ لا تزال تشكل حجر زاوية في الجهود العالمية لنزع السلاح وعدم الانتشار. وعلاوة على ذلك، يمكننا إيجاد أرضية مشتركة لتحديث أدوات اللجنة، مع الحفاظ على أهمية التعاون الدولي في المواد والمعدات والتكنولوجيا للأغراض السلمية. لم يكن التوصل إلى الحل التوفيقي اللازم لاستكمال هذا الإطار الحاسم لنزع السلاح وعدم الانتشار مهمة سهلة، ونشكر وفد المكسيك على عمله في رئاسة اللجنة.

والبرازيل على استعداد لمواصلة الاضطلاع بدور بناء في سياق اللجنة، وكذلك من خلال برامج التوعية على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وينبغي أن نواصل تحسين قدرتنا على مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ التزاماتها بموجب القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الأمر الذي سيتطلب حواراً مستمراً بغية تحديد الثغرات وفهم أفضل لما يمكننا، بوصفنا اللجنة، أن نفعله للمساعدة.

ولا يزال وجود فريق خبراء يعمل بشكل جيد، وله ولاية واضحة ومفيدة، أمراً أساسياً لمساعدة لجنة القرار ١٥٤٠ في تحقيق أهدافها. وتحقيقاً لتلك الغاية، أدعو الجميع إلى ممارسة نفس روح التوافق التي مكنتنا من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن اتخاذ القرار ٢٦٦٣ (٢٠٢٢) في تشرين الثاني/نوفمبر من أجل وضع الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية الداخلية لفريق الخبراء بحلول الشهر المقبل. ولدينا اتفاق واسع النطاق على دور الفريق وعلى فائدته للجنة. فلنعبر الآن هذه المرحلة الأخيرة حتى يتمكن الفريق من مواصلة الوفاء بالأغراض المحددة له في القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

ويمثل التصدي بحزم لانتشار أسلحة الدمار الشامل تحدياً رئيسياً لنا جميعاً، وستواصل البرازيل الاضطلاع بدورها في ذلك المسعى. إن التزام كل واحد منا دون استثناء هو أمر أساسي ليؤدي القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الغرض منه. ومع ذلك، وبينما نسعى إلى تحقيق أهدافنا المشتركة، ينبغي ألا نعرّض للخطر التوازن بين مراقبة الأصناف التي تنطوي على خطر الانتشار والوصول إلى التكنولوجيات والسلع المخصصة للاستخدامات المشروعة.

وفي ذلك الصدد، أود أن أشدد على رأي البرازيل بأن الالتزامات الناشئة عن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ينبغي ألا تخلق عقبات أمام الحصول على السلع والتكنولوجيات لأغراض مشروعة، وخاصة تلك المتعلقة ببرامج الفضاء في البلدان النامية.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السفير بيريز لوس على إحاطته، وأهنئه على تعيينه رئيساً للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وبوسع السفير بيريز لوس أن يعول على دعم مالطة الكامل بوصفها انتخبت حديثاً نائباً لرئيس اللجنة.

وتولي مالطة أهمية كبيرة لعمل لجنة القرار ١٥٤٠ التي تضطلع بدور رئيسي في الهيكل العالمي لعدم الانتشار. ويشكل اعتماد برنامج العمل تطوراً إيجابياً وسيوجه أنشطة اللجنة الهامة، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بالتوعية والمساعدة والتعاون والشفافية.

وترحب مالطة باتخاذ القرار ٢٦٦٣ (٢٠٢٢) الذي يمدد ولاية اللجنة لمدة ١٠ سنوات أخرى. ونعرب أيضاً عن امتناننا للسفير خوان رامون دي لا فوينتي راميريز، ممثل المكسيك، بوصفه الرئيس السابق للجنة القرار ١٥٤٠، على قيادته ودبلوماسيته وعمله الشاق بشأن ذلك القرار. ونشيد باستكمال الاستعراض الشامل الذي أتاح للدول الأعضاء فرصة هامة لتقييم واستعراض حالة تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وتقدر مالطة بصفة خاصة مشاركة المجتمع المدني والمنظمات الدولية والإقليمية في تلك العملية.

وترحّب مالطة بالتقارير الوطنية الأولى التي قدمتها ١٨٥ دولة عضواً بشأن التدابير المتخذة للامتثال لالتزاماتها بموجب القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ونشجع الدول الثماني المتبقية على تقديم تقاريرها الأولى. وترحب مالطة كذلك بخطط العمل الوطنية الطوعية للتنفيذ التي قدمتها ٣٨ دولة، بما فيها الخطط الثلاث المقدمة خلال العام الماضي. ونشيد باستعراضات النظراء الطوعية السبعة التي أجريت حتى الآن، وهي أداة ممتازة لتقييم الممارسات الفعالة، ونتطلع إلى استئناف التدريب على نقاط الاتصال حالما تسمح الظروف بذلك.

ويتمثل أحد الأدوار الهامة للجنة في تيسير تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء عن طريق التوفيق بين طلبات المساعدة وعروض المساعدة. وقد أكدت الدول على فائدة هذا الدور خلال الاستعراض الشامل. وترحب مالطة بالعمل الجاري الذي تقوم به اللجنة في ذلك الصدد، بما في ذلك الزيارات إلى الدول.

وعلاوة على ذلك، تتطلع مالطة إلى الاعتماد الناجح لمبادئ توجيهية جديدة لفريق الخبراء من شأنها أن تمكّن الفريق من الاضطلاع بإجراءاته وعمله بأكثر الطرق فعالية.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السفير بيريز لوس على إحاطته. وأؤكد له دعم الإمارات العربية المتحدة الثابت لعمل اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ورئاسته لها. ونحن ممتنون لفريق الخبراء على إسهامه في تعزيز تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

على مدى عقدين تقريباً، اضطلع القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بدور فريد في إطار نظام عدم الانتشار. وركز على الحد من خطر حصول الإرهابيين والجهات الفاعلة من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل أو تطويرها أو الاتجار بها أو استخدامها. ولا تزال تلك الولاية اليوم ذات أهمية كما كانت دائماً، ولا يزال الطابع المتطور للانتشار يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين. وفي مواجهة هذه التحديات، نرحب بالتقدم الذي أحرزته الدول في تنفيذها للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، مع التسليم بأن تنفيذه الكامل والفعال مسعى طويل الأجل.

وقد سررنا برؤية الإكمال الناجح للاستعراض الشامل واتخاذ القرار ٢٦٦٣ (٢٠٢٢) بالإجماع في العام الماضي تحت القيادة القديرة للمكسيك. وبتجديد ولاية لجنة القرار ١٥٤٠ لمدة ١٠ سنوات، وسعت الأفق الذي يمكن فيه لمجلس الأمن واللجنة أن يقدما مزيداً من الدعم للدول الأعضاء في تنفيذ التزاماتها. وينبغي أن يأخذنا ذلك إلى فصل جديد للهيكل العالمي لعدم الانتشار، يركز على اليقظة والضوابط الصارمة والمساءلة المتبادلة.

ومن العناصر الهامة في القرار ٢٦٦٣ (٢٠٢٢) أنه شجع اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ على إيلاء الاعتبار الواجب لمشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة في جميع أنشطتها. ونعتقد أن إدماج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في سياق عدم الانتشار سيعالج بشكل أفضل الآثار المحددة لانتشار الأسلحة على النساء والفتيات، وسيؤدي إلى صنع سياسات أكثر فعالية ويحسن التنفيذ.

وتعتقد الإمارات العربية المتحدة أيضاً أن من المهم بشكل خاص أن ينص القرار ٢٦٦٣ (٢٠٢٢) على أهمية استمرار تواصل اللجنة مع الدول الأعضاء ومساعدتها لهم، بما في ذلك من خلال التعاون مع

المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة. ويقدم فريق الخبراء التابع للجنة القرار ١٥٤٠ مساعدة قيمة للدول الأعضاء. إن زيادة ترشيد عمليات صنع القرار في اللجنة فيما يتعلق بالمهام المسندة إلى فريق الخبراء ستكون بنّاءة بوجه خاص في هذا الصدد.

ونعرب عن تقديرنا للجهود التي يبذلها الرئيس وفريقه، فضلاً عن جهود المملكة المتحدة، لضمان أن تتمكن اللجنة مؤخراً من اعتماد برنامج عمل بعد عامين من الجمود. ونتطلع إلى المشاركة مع الأعضاء الآخرين في تنفيذ الأنشطة التي يحددها.

إننا نشهد جميعاً الوتيرة السريعة للتقدم التكنولوجي في السنوات الأخيرة، كما هو الحال في الذكاء الاصطناعي. إن خطر إساءة الأطراف الفاعلة من غير الدول لاستخدام الذكاء الاصطناعي من أجل حيازة أسلحة الدمار الشامل أو تطويرها يُبرز أهمية الدول وهيكل عدم الانتشار فيما يتعلق بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ويبذل كلاهما جهوداً كبيرة لاستباق الطبيعة المتطورة للمخاطر والتقدم السريع في العلم والتكنولوجيا، على النحو المطلوب في القرار ٢٦٦٣ (٢٠٢٢). ومن الضروري أن تعمل الحكومات وشركات التكنولوجيا معاً لوضع ضمانات وآليات رصد فعالة لمنع إساءة الاستخدام هذه، ومن المهم أن يظل مجلس الأمن متقدماً في هذا المنحى.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أشكر السفير هيرنان بيريز لوس، رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، على إحاطته لمجلس الأمن عن أعمال اللجنة. وأهنئه على توليه ذلك المنصب الهام.

أسفر العمل النشط الذي قامت به اللجنة في العام الماضي عن نتائج ملموسة وعزز بفعالية التعاون بشأن تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وعدم الانتشار على الصعيد الدولي. وقد بذلت اللجنة وفريق الخبراء والأمانة العامة جهودا وإسهامات لتحقيق تلك الغاية، وهو ما تقدره الصين.

وشهدنا في السنوات الأخيرة توافقا دوليا متزايدا في الآراء حول عدم الانتشار وبذل جهود أقوى ومتزايدة الفعالية لمكافحة الانتشار في أوساط الجهات من غير الدول. وفي غضون ذلك، لا تزال حالة عدم الانتشار خطيرة. فالنزعة الانفرادية والكيل بمكيالين آخذان في الازدياد. ولا تزال البلدان النامية تواجه قيودا على استخدامها السلمي للتكنولوجيا. وأصبحت العناصر غير المنصفة وغير المعقولة في النظام الدولي لعدم الانتشار واضحة بشكل متزايد. وفي ضوء الحالة الراهنة لعدم الانتشار، وعملية الاستعراض الشامل الجديدة التي تقوم بها اللجنة، وجهود عدم الانتشار الطويلة الأجل، أود أن أتشاطر الملاحظات التالية:

أولا، يجب أن نهيئ بيئة أمنية دولية مواتية. وينبغي للأطراف أن تتمسك برؤية للأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام وأن تمارس تعددية الأطراف الحقيقية وأن تتقيد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه من أجل تسوية المنازعات سلميا وتعزيز الوحدة والتعاون والتخلي عن عقلية الحرب الباردة ونبذ الانقسام والمواجهة والاستجابة المشتركة للتهديدات الأمنية العالمية والإقليمية، فضلا عن بناء مجتمع ذي أمن مشترك من خلال الحوار والتعاون.

ثانيا، يجب أن نستفيد من نظام عدم الانتشار الحالي وأن نعززه. ويؤدي هيكل عدم الانتشار، الذي تدعمه المعاهدات الدولية وقرارات مجلس الأمن والهيئات الدولية ذات الصلة، دورا لا غنى عنه في صون السلام والأمن الدوليين. وينبغي للأطراف أن تواصل تعزيز سلطة المعاهدات الدولية الرئيسية وفعاليتها، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية، وأن تدعم دور ووظائف الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، من بين هيئات أخرى، وأن تعارض بشدة أي تسييس لعملها. كما يجب أن نضمن عدم استخدامها كأدوات لتحقيق أهداف جيوسياسية.

ثالثا، ينبغي أن نسعى بهمة إلى تعزيز بناء قدرات الدول الأعضاء. ونشجع الدول الأعضاء على تحديد الأهداف والمجالات ذات الأولوية لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بما يتماشى مع التزاماتها الدولية وظروفها الوطنية. وينبغي زيادة الموارد لتقديم المساعدة التقنية

في مجال التعاون الدولي مع التركيز على مد يد العون للبلدان النامية لمعالجة أوجه القصور في الآليات والتكنولوجيات والموارد البشرية في مجال عدم الانتشار. ويتعين أن تؤخذ مخاطر الانتشار الجديدة الناجمة عن التقدم التكنولوجي، ولا سيما التكنولوجيات الناشئة، على محمل الجد. وينبغي تعزيز التنظيمات الحكومية وتشجيع تهيئة بيئة مواتية للتقدم التكنولوجي ذي الصلة.

رابعا، يجب أن نكفل الحق في الاستخدام السلمي. فللبلدان حق مشروع في التمتع بفوائد التقدم التكنولوجي. وهذا المبدأ تؤكده المعاهدات الدولية ذات الصلة وقرارات المجلس وقرار الجمعية العامة ٧٦/٢٣٤، المعنون "تعزيز التعاون الدولي بشأن الاستخدامات السلمية في سياق الأمن الدولي"، الذي قدمته الصين. وينبغي أن نحقق توازنا أفضل بين التنمية والأمن من خلال الاستجابة الفعالة لمخاطر الانتشار والقيام في الوقت نفسه بتخفيف القيود غير المعقولة، وبذلك ندافع عن الحقوق المشروعة لجميع البلدان والبلدان النامية على وجه الخصوص.

وفي هذه المرحلة، من الأهمية بمكان ضمان التنفيذ الكامل والفعال لقواعد عدم الانتشار. فبعض البلدان تتجاهل الأسئلة المطروحة والمعارضة القائمة وتظل عازمة على النهوض بتعاونها في مجال الغواصات النووية في سياق ما يسمى بالشراكة الأمنية الثلاثية. وفي خطوة غير مسبوقة، نقلت دولتان حائزتان للأسلحة النووية، وهما أيضا دولتان وديعتان لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أطنانا من اليورانيوم العالي التخصيب المستخدم في صنع الأسلحة إلى دولة غير حائزة للأسلحة النووية، مما يشعل سباق تسلح ويؤجج مواجهة بين الكتل ويُعرض الأمن والاستقرار الإقليميين والعالميين للخطر وينتهك أهداف ومقاصد معاهدة عدم الانتشار ويشكل تحديا خطيرا للنظام الدولي لعدم الانتشار النووي. ونحث البلدان المعنية على التخلي عن اعتباراتها الجيوسياسية الضيقة الأفق والتي عفا عليها الزمن وعلى الوفاء جديا بالتزاماتها بعدم الانتشار وإلغاء قرارها بشأن التعاون في مجال الغواصات النووية واتخاذ خطوات ملموسة لحماية السلام والأمن الإقليميين والدوليين.

إن عدم الانتشار مهمة طويلة الأجل ورسالة جليلة للمجتمع الدولي. وسيكون تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) عملية تدريجية. ويحدونا الأمل في أن تتمكن جميع الأطراف من الوفاء بالتزاماتها الدولية والمشاركة بنشاط في التعاون الدولي في مجال عدم الانتشار وفي أن تعزز معا إدارة عدم الانتشار على الصعيد العالمي وأن تدفع باتجاه تحقيق الأمن العالمي والمشترك. وستواصل الصين جهودها وإسهامها لتحقيق تلك الغاية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السفير بيريس لوس على إحاطته الزاخرة بالمعلومات. ونهنئ إكوادور على رئاستها للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والسفير بيريس لوس على القيادة الممتازة التي أبداها خلال فترة ولايته.

تتفق الولايات المتحدة تماما مع تقييم رئيس اللجنة بأن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) لا يزال عنصرا حيويا في الهيكل العالمي لعدم الانتشار لمنع الجهات من غير الدول من الحصول على أسلحة الدمار الشامل. وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير بالفعل، ينبغي أيضا أن نسلط الضوء على نتائج الاستعراض الشامل للجنة القرار ١٥٤٠، الذي اكتمل في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، والذي وجد أنه لا تزال هناك ثغرات في التنفيذ. وبناء على ذلك، رحبنا كذلك بالقرار ٢٦٦٣ (٢٠٢٢)، الذي اتخذه المجلس في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر لتجديد ولاية لجنة القرار ١٥٤٠ وفريق الخبراء التابع لها. وفي ذلك القرار، كلف مجلس الأمن أيضا لجنة القرار ١٥٤٠ وفريق الخبراء التابع لها بزيادة التواصل مع الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية من أجل سد تلك الثغرات، بما في ذلك عن طريق استضافة مشاورات مفتوحة مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وغيرها من الجهات المعنية وتشجيع الدول على وضع خطط عمل وطنية طوعية والمشاركة في استعراضات الأقران الطوعية. ونتطلع إلى المشاركة بنشاط في جهود اللجنة للقيام بذلك التواصل.

ويتمثل عنصر رئيسي آخر للقرار ٢٦٦٣ (٢٠٢٢)، والذي يهدف إلى تشجيع التنفيذ، في تشاطر الأدلة التقنية التي قد تجدها الدول مفيدة

في سياق تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وتؤيد الولايات المتحدة تأييدا تاما إتاحة هذه المعلومات حتى تتمكن الدول الأعضاء من الاستفادة منها ونتطلع إلى المشاركة في المناقشات المقبلة بشأن هذا الموضوع. ونتطلع أيضا إلى تحسين الشفافية في لجنة القرار ١٥٤٠ باعتماد التحديثات التي تمس الحاجة إلى إجرائها في مبادئها التوجيهية الداخلية لبيان ووصف الأنشطة التي سيضطلع بها فريق الخبراء التابع للجنة، على النحو المطلوب في القرار ٢٦٦٣ (٢٠٢٢). ففريق الخبراء هو أحد أكثر الأدوات فعالية المتاحة لنا في دعم تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وسيكون من الأهمية بمكان توضيح مسؤولياته حتى يتمكن من المشاركة الكاملة في الأنشطة المحددة بوضوح في ولاية اللجنة.

وتظل إمكانية حيازة الإرهابيين أو غيرهم من الجهات من غير الدول لأسلحة الدمار الشامل واستخدامها أحد أكبر الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. والقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) هو أحد الصكوك الدولية القليلة الراسخة وذات الحجية القائمة للتصدي لتلك التهديدات، وتظل لجنة القرار ١٥٤٠ أداة حيوية لضمان أن يكون القرار وتنفيذه قويين وفعالين قدر الإمكان.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أولا أن أشكر السفير بيريس لوس وفريقه على قيادتهم القوية لعمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وتفانيهم الدؤوب في القيام به. كما نعرب عن تقديرنا لفريق الخبراء.

لا يزال انتشار أسلحة الدمار الشامل ووصولها إلى جهات من غير الدول يشكل أحد أكبر التهديدات للسلام والأمن الدوليين. وقد تعاظم ذلك الخطر بسبب التقدم السريع في العلم والتكنولوجيا وزيادة إمكانية الحصول على التكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج. والقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) عنصر حيوي في الهيكل العالمي لعدم الانتشار بوصفه أول صك دولي يتناول بطريقة شاملة منع الجهات من غير الدول من حيازة أسلحة الدمار الشامل.

وتقدر اليابان تقديرا كبيرا عمل لجنة القرار ١٥٤٠ وفريق الخبراء التابع لها في مساعدة الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات ملموسة لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) تنفيذا كاملا. غير أنه لا تزال هناك ثغرات كبيرة في التنفيذ فيما بين الدول الأعضاء تتطلب استمرار اهتمامنا وجهودنا. هناك الكثير مما يمكن أن تضطلع به اللجنة.

وفي ذلك السياق، ترحب اليابان بنجاح الإعداد مؤخرا لبرنامج العمل، الذي أصبح الآن خريطة طريق لتوجيه عمل اللجنة في المستقبل ويحدد أنشطة اللجنة المهمة، بما في ذلك وضع برنامج متعدد السنوات للتواصل واستعراض المبادئ التوجيهية الداخلية المتعلقة بفريق الخبراء.

تتطلب كفالة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل اتباع نهج يشمل جميع أصحاب المصلحة. ولذلك، ترحب اليابان بجلسة الإحاطة المفتوحة التي ستعقد في وقت لاحق من هذا العام، وتتطلع إلى إجراء مزيد من المناقشات بطريقة منفتحة وشفافة مع العضوية الأوسع نطاقا والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية.

يجب تمكين اللجنة وفريق خبرائها من تقديم خبراتهما بشكل استباقي لدعم الدول الأعضاء في تحديد الثغرات والعقبات الرئيسية وإعداد خطط عملها الوطنية للتنفيذ.

لقد أسهمت اليابان بنشاط في تعزيز القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والمساعدة في تنفيذه. ولسنوات عديدة، تشاطرت اليابان خبرتها بشأن لوائح وتدابير عدم الانتشار مع زملائنا من الدول الأعضاء من خلال برنامجنا للتوعية، مع التركيز بشكل خاص على منطقة آسيا والمحيط الهادئ، التي أصبحت مركزاً للإنتاج والتوزيع في سلسلة الإمداد العالمية وأكثر عرضة لخطر الاستهداف من قبل جهات فاعلة من غير الدول.

ومن الأمثلة الحديثة على ذلك الاجتماع الإقليمي الذي عقد في طوكيو لأصحاب المصلحة، والذي نظمته حكومة اليابان ومكتب شؤون نزع السلاح، لدعم تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في آسيا. وأتيحت للدول الأعضاء فرصة لإجراء حوار مع بلدان جنوب شرق آسيا والشركاء الدوليين الآخرين بشأن حلول توافقية من أجل دعم المنع العام لانتشار أسلحة الدمار الشامل.

وبالإضافة إلى ذلك، استضافت اليابان لما يقرب من ثلاثة عقود الحلقات الدراسية بشأن مراقبة الصادرات الآسيوية، حيث يجتمع ممثلو

سلطات مراقبة الصادرات من المنطقة لتبادل المعرفة والخبرات من أجل التصدي بشكل أفضل لمخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل. وعلاوة على ذلك، اضطلعت اليابان بدور مهم، من خلال مساهماتها المالية، في تعيين أول منسق إقليمي للقرار ١٥٤٠ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

واليابان ملتزمة بالاضطلاع بدور أكثر استباقية في تعزيز تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بغية منع وقوع أخطر الأسلحة في أيدي أطراف من غير الدول، بمن في ذلك الإرهابيون.

السيدة جاكوبس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل الدائم لإكوادور على رئاسته لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والتنويه بالعمل القيم الذي يقوم به فريق الخبراء الذي يدعم عمل اللجنة.

لا يزال القرار عنصرا أساسيا في المنظومة الدولية لنزع السلاح وعدم الانتشار. إنه يحمي جميع الدول من استخدام جهات من غير الدول للأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصال هذه الأسلحة. ونرحب باستمرار التزام جميع الدول الأعضاء بأهداف القرار وبتحقيق طموحاته بالكامل. لا يزال استخدام أسلحة الدمار الشامل وحيازة السلع والمعرفة ونقلها بصورة غير مشروعة من قبل الإرهابيين أو غيرهم من الجهات من غير الدول يمثل تهديدًا خطيراً للسلام والأمن، كما رأينا في استخدام الأسلحة الكيميائية المنسوب إلى داعش كما ذكرت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، يجب أن نركز على الحفاظ على أهمية القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ويجب أن يشمل ذلك المزيد من التواصل مع الدول الأعضاء حتى تتمكن من تحسين فهمها لالتزاماتها، مع إيلاء اهتمام أكبر لتمويل الانتشار ودعم أكبر للدول التي تطلب المساعدة في تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وينبغي لنا أيضا مضاعفة جهودنا لفهم كيفية تغيير التقدم السريع في العلم والتكنولوجيا للسياق الذي تنفذ فيه الدول القرار.

ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بدعم الدول الأعضاء في تنفيذها للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وقد دعمنا مؤخرا تنفيذ القرار في جزر المحيط الهادئ وعملنا مع الشركاء لزيادة الوعي بتمويل الانتشار في جنوب شرق آسيا. ويمكننا أن نقدم الخبرة القانونية والتنظيمية، فضلا عن الدعم الأوسع نطاقا، للدول التي تتطلع إلى الوفاء بالتزاماتها، وتعزيز أطرها التنظيمية الوطنية، وتحسين قدرتها على تنفيذ قوانينها ولوائحها التي تحكم أنشطتها الكيميائية والنووية والبيولوجية.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، السيد هيرنان بيريس لوس، على إحاطته الشاملة عن عمل تلك الهيئة الفرعية التابعة لمجلس الأمن وعن خطط اللجنة في المستقبل. وفي ذلك الصدد، يسرنا أن نلاحظ اعتماد برنامج عملها حتى كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤. ونثق بأن اللجنة، برئاسة إكوادور، ستتمكن بنجاح من تحقيق أهدافها في الوقت المخصص.

ونحن مقتنعون بأن من الضروري، من أجل ذلك الغرض، مواصلة الحفاظ على جو بناء من التعاون في تلك الهيئة الفرعية وتحسين عملها بغية تحقيق نتائج ملموسة في إطار تنفيذ ولاية لجنة القرار ١٥٤٠. وفي ذلك الصدد، نشير إلى اتخاذ القرار ٢٦٦٣ (٢٠٢٢) بالإجماع في العام الماضي، بشأن تمديد الولاية لمدة ١٠ سنوات، وهو ما أكد عناصره الرئيسية وحدد مجموعة من المشاكل التي تواجه اللجنة. ونشدد فيما بينها على تنسيق الجهود لتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان، بناء على طلبها، في عمليات تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) على الصعيد الوطني بغية تيسير التنفيذ الكامل والناجح للقرار من جانب جميع البلدان.

ولا يزال الاتحاد الروسي ملتزما بأهداف ومقاصد القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي يظل الصك الدولي العالمي الوحيد في مجال عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل الذي يتطلب من الدول أن تنشئ نظما وطنية فعالة للرصد بغية منع حيازة جهات من غير الدول لأسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها.

ونقدر تقديرا كبيرا روح التعاون العالمي في الوثيقة، فضلا عن الاعتراف المستمر بأهمية الوثيقة بالنسبة للمجتمع الدولي، الذي تدعمه باستمرار الخطوات العملية التي تتخذها الدول الأعضاء لتنفيذ القرار. ونحن مقتنعون بأن أساس نجاح عمل لجنة القرار ١٥٤٠ يجب أن يكون أيضا موقفها المتمثل في احترام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والنظر في مصالحها واحتياجاتها قدر الإمكان.

السيد نانغا (غابون) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر سعادة السفير هيرنان بيريس لوس، الممثل الدائم لإكوادور لدى الأمم المتحدة ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وأعرب أيضا عن شكري للعمل الممتاز الذي قامت به المكسيك طوال فترة رئاستها.

ويحيط بلدي علما ببرنامج العمل العشرين للجنة، الذي يغطي الفترة من ١ شباط/فبراير ٢٠٢٣ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤، ويتمنى لإكوادور كل النجاح. ويمكن للجنة أن تعول على دعم غابون طوال فترة ولايتها.

إن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) جزء أساسي من الهيكل العالمي لعدم الانتشار، الذي يسعى إلى منع أطراف من غير الدول من حيازة أسلحة الدمار الشامل، مع ما يترتب على ذلك من عواقب مدمرة.

وتمشيا مع الالتزامات بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وجميع اتفاقات ضماناتها، فضلا عن معاهدة بليندابا، التي تنشئ منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، يؤيد بلدي ولاية اللجنة ويهتم اهتماما شديدا بتحقيق أهدافها النبيلة.

وفي ذلك الصدد، نرحب بالجهود التي تبذلها الدول لتعزيز التدابير الرامية إلى منع أطراف من غير الدول من تصنيع أو حيازة أو نقل الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية.

وتعزيز المساعدة التقنية المقدمة إلى الدول عنصر أساسي من أجل تعزيز تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بالاشتراك مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية.

إن السياق الأمني العالمي الحالي، الذي تخيم عليه مخاطر نووية متزايدة، يساهم في تعزيز أهمية القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد هيرنان بيريس لوس، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والممثل الدائم لإكوادور، على إحاطته، وأهنئه على تعيينه في ذلك الدور.

إن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ركيزة أساسية للهيكل الدولي لعدم الانتشار. وفي هذا الصدد، رحبنا باتخاذ القرار ٢٦٦٣ (٢٠٢٢) في العام الماضي، فضلا عن تجديد ولايتي اللجنة وفريق خبرائها لمدة ١٠ سنوات. ويمثل تمكن اللجنة من اعتماد برنامج عمل لأول مرة منذ ثلاث سنوات تطورا إيجابيا. وكما أشار الاستعراض الشامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بينما سُجل تقدم مطرد في تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، فإن تنفيذه الكامل لا يزال مهمة طويلة الأجل. ولذلك، نحن بحاجة إلى تركيز اهتمامنا على التنفيذ. وأود أن أسلط الضوء على ثلاث أولويات في ذلك الصدد.

أولا، يوفر تقديم التقارير الوطنية أساسا قويا للمضي قدما في التنفيذ. ونشجع الدول الثماني التي لم تقدم بعد تقارير أولية على أن تفعل ذلك. ونسلم بأهمية المساعدة الدولية، سواء في تقديم التقارير الوطنية أو في تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) عموما. وفي ذلك الصدد، تكرر سويسرا عرضها الدائم بتقديم المساعدة، على النحو المبين في موقع اللجنة على الإنترنت.

ثانيا، إن أنشطة التوعية فيما يتعلق بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) هامة لنشر المعلومات عن محتواه وبالتالي تعزيز تنفيذه. ونرحب بقرار المجلس وضع برنامج توعية متعدد السنوات للدول. واستنادا إلى حالة التنفيذ المبينة في الاستعراض الشامل، ينبغي أن يساعد البرنامج في وضع خطة وإطار لتحديد الأولويات، يغطي الأحداث الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك الأنشطة التي تنظمها اللجنة، مع إتاحة أيضا المرونة اللازمة للجنة وفريق خبرائها لممارسة ولايتيهما.

ثالثا، إن فريق الخبراء أداة رئيسية للجنة للنهوض بتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). فالفريق، الذي يعمل تحت إشراف اللجنة، يشارك بشكل كامل في جميع أنشطتها، التي تشمل تقديم المساعدة والتوعية الدوليين. ولذلك، من المهم كفالة توافر الظروف الإطارية الملائمة لفريق الخبراء واللجنة من أجل استعراض مبادئها التوجيهية الداخلية التي تتعلق بالفريق.

إن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) عنصر أساسي من عناصر النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية وتكمله جهود أخرى. فالنظم المتعددة الأطراف لمراقبة الصادرات تكمل ذلك الإطار، مما يوفر توازنا بين شواغل عدم الانتشار والتعاون الدولي. وتلتزم سويسرا، بوصفها مشاركا نشطا في تلك الآليات وبصفتها الرئيس الحالي لنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، بتنفيذها وتطويرها. ونظراً لأن تلك الصكوك قد وضعت مبادئ توجيهية لتطبيقها، فإننا نعتقد أن الخبرات المكتسبة، وهي متاحة للعموم، يمكن أن تثري المناقشة بشأن وضع مبادئ توجيهية تقنية للجنة القرار ١٥٤٠.

السيدة كيسي أنتوي (غانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر السفير هيرنان بيريس لوس، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، على إحاطته. وتنوه غانا مع التقدير بالتقدم المحرز في عمل اللجنة منذ العام الماضي.

ستظل مخاطر الحوادث والانتشار تلقي بظلالها القاتمة إلى الأبد على الاهتمام العالمي باستخدام التكنولوجيا الكيميائية والبيولوجية والنووية لأغراض التنمية السلمية بسبب طابع الاستخدام المزدوج لتلك التكنولوجيات. ولهذا السبب ولأسباب أخرى كثيرة، يظل دور القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) محوريا في الهيكل الدولي لعدم الانتشار ونزع السلاح، وذلك بوصفه وسيلة هامة لمنع انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية ووسائل إيصالها والحيلولة دون وقوعها في أيدي جهات من غير الدول، مثل الإرهابيين.

وتقدر غانا عمل لجنة القرار ١٥٤٠ وتظل ملتزمة به. ولذلك، كان استئناف معظم أعمال اللجنة مع تخفيف القيود التي فُرضت بسبب جائحة مرض فيروس كورونا مصدر ارتياح كبير لنا. ونرحب بتقديم ثلاث دول لخطط عمل وطنية، مما يزيد العدد الإجمالي لهذه الخطط إلى ٣٨ خطة، ونشجع كذلك الدول التي لم تقدم بعد خططها على أن تفعل ذلك. ونحن على ثقة من أن برنامج العمل العشرين للجنة، الذي يغطي الأنشطة المقررة للتوعية والمساعدة والشفافية والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، سيزيد من تسريع هدف اللجنة المتمثل في تنفيذ الدو ل الأعضاء للقرار بصورة كاملة.

ونحن حريصون بشكل خاص على تضمين برنامج العمل خطة اللجنة لاستعراض المبادرات القائمة الرامية إلى جعل جهات الاتصال أقدر على تقديم المساعدة للدول، بناء على طلبها، في تنفيذ القرار. ونعتقد أن التعاون مع جهات الاتصال سيؤدي، في جملة أمور، إلى زيادة الوعي وتمكين الدول الأعضاء التي ربما لا ينصب اهتمامها على أسلحة الدمار الشامل أو تلك التي تشعر بالقلق إزاء انتشارها من تحسين تقييمها للأهداف التي يرمي القرار إلى تحقيقها.

ويبين عمل اللجنة تأثير وأهمية المشاركة والتوعية. ونحن متفائلون بأن العمل المتواصل الذي تقوم به اللجنة سيسفر عن تقدم كبير في تقديم الدول لخطط عملها الوطنية الطوعية المتعلقة بالتنفيذ. وفي حين أن المسؤولية الوطنية أمر محوري بلا شك لتنفيذ القرار، فإن تبادل الخبرات، بما في ذلك من خلال استعراضات الأقران الطوعية، يوفر وسائل هامة لتشجيع الدول على وضع خططها الطوعية. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن الحفاظ على عملية شاملة للجميع، تستفيد من التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى كجزء من أنشطة التوعية، أمر هام.

إن التكنولوجيات سريعة التطور، كما رأينا، على سبيل المثال، في حالة العلوم والتكنولوجيا النووية، تساهم في تعزيز المقولة الشائعة بأن التنفيذ الكامل والفعال للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) مهمة طويلة الأجل. وبناء على ذلك، فإن اللجنة أمامها عمل شاق في القيام بدورها الهام في تيسير تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء للوفاء بالتزاماتها بموجب القرار. وفي ذلك الصدد، نرحب باتخاذ القرار ٢٦٦٣ (٢٠٢٢) بالإجماع، وهو القرار الذي يمدد ولاية اللجنة لمدة ١٠ سنوات.

في الختام، نشيد برئيس لجنة القرار ١٥٤٠ وفريقه على الطريقة الجادة والشاملة للجميع التي تُدار بها شؤون اللجنة. ويشجعنا أيضا العمل الشاق والمثابرة من جانب زملائه أعضاء اللجنة، وما زلنا نقدر أيما تقدير الدعم المقدم من مكتب شؤون نزع السلاح وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وفريق الخبراء في سياق جهودهم المشتركة لمساعدة اللجنة في الاضطلاع بولايتها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل موزامبيق.

أشكر السفير هيرنان بيريس لوس، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، على إحاطته بشأن أنشطة لجنة القرار ١٥٤٠ وعلى قيادته للجنة.

وأود أن أبدأ بالإعراب عن دعمنا لبرنامج عمل اللجنة للفترة من ١ شباط/فبراير ٢٠٢٣ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤. كما أؤكد من جديد بقوة التزام موزامبيق بالجهود العالمية لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها.

من الأهمية بمكان أن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) يحدد الإرهابيين والجماعات الإرهابية بوصفهم الجهات الرئيسية من غير الدول التي قد تحصل على أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها أو قد تطورها أو تتجر بها أو تستخدمها. وينبغي تطبيق نهج عدم التسامح إطلاقا لمواجهة تقديم دعم للجهات من غير الدول بأي شكل أو صيغة في تطوير الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية ووسائل إيصالها أو حيازتها أو صنعها أو امتلاكها أو نقلها أو تحويلها أو استخدامها.

نلاحظ مع الشعور بالارتياح الإنجاز الناجح للاستعراض الشامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بمشاركة المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني المعنية من خلال المشاورات المفتوحة.

ونرحب بزيادة عدد الدول الأعضاء التي قدمت معلومات عن جهات تنسيق التابعة لها للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) إلى ١٤٢ دولة وندعو إلى استئناف الدورات التدريبية لجهات الاتصال الإقليمية حالما تسمح الظروف بذلك.

إن تقديم المساعدة التقنية إلى الدول أمر حاسم لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ولكن ما زلنا نشعر بالقلق لأنه لم تقدم أي من الدول الثماني المتبقية تقاريرها الوطنية الأولى خلال الفترة المشمولة بالتقرير وعدم توفير معلومات عن التدابير المتخذة للوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

يجب على المجتمع الدولي أن يواصل بذل الجهود الرامية إلى عدم الانتشار في سياق يشكل فيه التقدم التكنولوجي تحديا، إذ أن من المرجح أن تحصل الجهات الفاعلة من غير الدول والإرهابيون على وجه الخصوص على أسلحة الدمار الشامل والمواد والتكنولوجيات ذات الصلة. وفي ذلك السياق، ندعو جميع الدول إلى تنفيذ تدابير فعالة لعدم الانتشار، بما في ذلك اتخاذ إجراءات الرقابة الداخلية ذات الصلة.

وفي سياق الالتزام والأهمية المعطاة للجهود العالمية لعدم الانتشار قدمت موزامبيق تقريرها الوطني الأول في عام ٢٠٢١ مع توفير معلومات عن التدابير المتخذة للوفاء بالتزاماتها بموجب القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

أخيرا، نؤكد من جديد دعمنا للعمل الجاري للجنة ونتوقع أن نعمل معا بشكل وثيق. ونعرب عن شكرنا لنواب الرئيس وفريق الخبراء وموظفي مكتب شؤون نزع السلاح وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام على العمل الممتاز الذي أنجزوه حتى الآن وعلى أمل الاضطلاع بعمل مثمر أكثر.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٠